

القرار ١٦٥٧ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٣٦٦، المعقودة يوم ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦
إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبياناته الرئاسية السابقة المتعلقة بالحالة في كوت ديفوار وفي المنطقة دون الإقليمية، لا سيما قراراته ١٦٠٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، و ١٦٢٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ و ١٦٥٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة كوت ديفوار واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها، وإذ يذكر بأهمية مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل، والتعاون الإقليمي،

وإذ يحيط علما بالرسالة التي وجهها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/2006/71)،

وإذ يشير إلى أن الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تنتهي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار الأزمة في كوت ديفوار والعراقيل التي تضعها جميع الجهات أمام عملية السلام والمصالحة الوطنية،

وإذ يقرر أن الحالة في كوت ديفوار ما تزال تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر أن يأذن للأمين العام بأن ينقل فوراً من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قوة قوامها الأقصى سرية مشاة، حتى ٣١ آذار/مارس



٢٠٠٦، من أجل توفير تغطية أمنية إضافية لموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، ومن أجل الاضطلاع بالمهام الأخرى المسندة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، دون أن يمس ذلك بأي قرار يتخذه مجلس الأمن في المستقبل فيما يتعلق بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومستوى قواتها، وأي تمديد إضافي لعملية النقل المذكورة أعلاه؛

٢ - يعرب عن عزمه إعادة النظر في أحكام الفقرة ١ أعلاه في غضون ٣٠ يوماً وبحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، وذلك في ضوء الحالة في كوت ديفوار وفي ليبيريا؛

٣ - يعرب عن عزمه أن يبقى قيد الاستعراض أي عمليات نقل إضافية للقوات بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛

٤ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.